مجلس التعاون

رئيس وزراء البحرين يؤكد استمرار حكومته في الحد من التضخم

المنامة / قنا :
أكد رئيس وزراء البحرين الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة أن الحكومة مستمرة في خططها الرامية لمكافحة التضخم والتصدي لكافة تأثيراته وبخاصة ارتفاع أسعار المواد الأساسية ومواد البناء.
وأضاف خلال اجتماعه مع الدكتور حسن فخرو وزير الصناعة والتجارة الذي أطلعه على الإجراءات الحكومية للحد من ظاهرة التضخم انه على الرغم مما حققته البحرين في مجال كبح جماح التضخم الاقتصادي إلا إن الحكومة عاقدة العزم على مواصلة جهودها لتخفيض مستوى الأسعار التي تثقل كاهل المواطنين والمقيمين. وأكد أهمية مواصلة العمل للحفاظ على استقرار أسعار المواد الغذائية وضرورة أن تعمل الأجهزة المعنية خلال الفترة المقبلة على تشديد رقابتها لمنع استغلال زيادة الطلب على المواد الغذائية خاصة مع اقتراب حلول شهر رمضان المبارك في رفع أسعارها أو التلاعب في الأسعار.

صورة جوية لوسط العاصمة البحرينية المنامة

أضواء

في مخاطر الطائفية... أبعاد وطنية وقومية

ابتداء، يجدر التنبيه إلى الفرق بين الالتزام بمذهب فقهي من المذاهب الإسلامية المعروفة،واعتماده قاعدة في فهم العبادات والطقوس والمواريث وبين تحول هذا المذهب إلى ثقافة خاصة، وهوية خاصة حاضنة لأتباع المذهب، يميز فيها الأتباع أنفسهم عن غيرهم، وتشكل الثقافة والهوية سياجا مانعا، يحول دون الاندماج بالمجتمع وثقافاته وهويته، وبالتالي يخلق هوية مغايرة لهوية الوطن.

يوسف مكي

إن التمييز بين الالتزام المذهبي، والتوجه الطائفي ليس اعتباطيا، بل هو أمر جوهري وأساسي لقراءة مخاطر الطائفية على الوحدة الوطنية والانتماء القومي. فالأول يضيف إلى حصة الوطن والأمة، أما الآخر فيأخذ منهما. وكما أسلفنا القول بالحديث السابق، فإن المذاهب الإسلامية وإفرازاتها الفلسفية قد أثرت الفكر العربي الإسلامي وأسهمت في تخصيبه، بينما أدى استثمار تلك المذاهب، دينية وفلسفية لأغراض سياسية إلى تحويلها إلى بؤر للصراعات والفتن في دار الإسلام، وكانت كلتفها بأهظة على الإسلام والمسلمين، حيث سقطت دولة الخلافة، وتعطل الدور الحضاري للعرب، وتفتت دار الإسلام إلى ممالك وأقاليم.
الانتقال بالمذهب من وسيلة لفهم فقه وأصول الدين إلى ثقافة وهوية قد جعل من المذاهب إسفينا في خاصرة حضارة العرب والمسلمين. فقد تحلقت كل طائفة حول نفسها، ورفعت راية المطالبة بـ«حقوقها»، سعيا وراء نيل الحصة الكبرى. وفي ظروف كهذه غاب الفعل الجمعي للأمة.
في العصر الحديث، خاضت الشعوب العربية معارك الاستقلال والتحرير، تحت شعار الوحدة الوطنية، وتمكنت من تحقيق أهدافها في عدد من البلدان العربية. وكانت تجربة البريطانيين بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ووضع اتفاقية سايكس- بيكو موضع التنفيذ قد أوحت لهم أن مواجهة الحركات المطالبة بالاستقلال لا يمكن أن تحسم بالسلاح وحده، وأن تفتيت الحركات المقاومة هو السبيل لإنجاح مشروع الهيمنة، فكان تعميم شعار «فرق تسد». وقد رأينا بأم أعيننا أنه حيثما يفشل مشروع التفتيت تنتصر الأمة، وحيثما يتمكن من تحقيق أهدافه تتقهقر مشاريع النهضة.
في لبنان الشقيق، أقام الفرنسيون كيانا سياسيا يعتمد المحاصصة بين الطوائف والأديان. وكان من نتيجة ذلك غياب المشروع الوطني، وسعي زعامات كل طائفة لمضاعفة حصتها في القسمة، دون تقدير لحقوق ومصالح غيرها من الطوائف، وتغليب ذلك على قضايا أخرى ملحة، كتحقيق التقدم وتنمية الموارد وإشاعة روح الألفة وتعميق مفهوم المواطنة. والأخطر من ذلك بكثير، أن البلاد لم تنعم منذ استقلالها حتى تاريخه بحقبة طويلة من الأمن والهدوء والاستقرار. وكانت الحروب الأهلية وعمليات القتل على الهوية الطائفية دليلا قاطعا على مخاطر الطائفية.
ورأينا ذلك أيضا في بلاد الرافدين، حين اقتبست إدارة برايمرز النمط اللبناني، في توزيع الحصص، وأضفت عليه ملامح عرجاء ومشوهة، جعلت من بلاد الرشيد اتحادا طائفيا وإثنيا فيدراليا هزيلا لعناصر وقيادات لا تربطها رابطة بتاريخ العراق العريق، ولا بأمجاده، طوائف تستمد قوة حضورها من تماهيها مع مشاريع خارجية، دولية وإقليمية، وكان وصولها لكراسي الحكم هو أحد إفرازات التنسيق والتكامل بين مشاريع الهيمنة الدولية والإقليمية، وبالتالي، فإن ارتباطها بفكرة الوطن، ووحدة الوطن لا يمكن أن يكون، أمام هذا الواقع، إلا مزيفا ومصطنعا. والنتيجة الطبيعية لاعتماد القسمة على الأسس الطائفية والإثنية، هي غياب العنصر التوحيدي، وغياب فكرة الوطن الواحد.
ولعل الصراعات الجارية الآن فيما يدعى بـ «البرلمان العراقي»، حول تبعية كركوك، التي يصر الزعماء الأكراد على ضمها لـ «إقليمهم»، بسبب احتوائها على مخزون نفطي ضخم، مع أن غالبية سكانها هم من العرب والتركمان، إن هذا الصراع هو الترجمة الحقيقية لنتائج غياب فكرة الوطن، وقيام العملية السياسية في العراق، التي فرضتها إدارة الاحتلال على أساس من المحاصصات الإثنية والطائفية. وفي أوضاع كهذه، تغيب فكرة التنمية الشاملة، والتكامل الاقتصادي، ويجري تقسيم الوطن إلى كانتونات ضعيفة، يضم كل كانتون هويته الخاصة، وثقافته الخاصة. وحتى المراكز الرئيسية في الدولة من وزارات، وجيش وشرطة يتم تقسيمها وفقا لسياق المحاصصات. وبالقدر الذي تتعزز فيه القسمة، وتترسخ فيه الهويات الطائفية والإثنية، بالقدر الذي يضعف فيه دور الحكومة المركزية، وتفقد هيبتها وقدرتها على إدارة شؤون الدولة والمجتمع.
وإذا كان هذا النوع من المحاصصات والقسمة مقبولاً قبل نشوء الدولة، ومرحلة ما قبل التاريخ، فإنه بالتأكيد لا يمكن قبوله الآن، كونه ضد التطور التاريخي، وما أفرزته مسيرة البشرية من آليات وأدوات ومؤسسات حديثة في الحكم, وليس بالمستطاع أبدا تصور قيام نظام تعليم متطور، أو النهوض بالقطاع الصحي، أو التأمينات والضمان الاجتماعي.. بل ليس بالمقدور، في مثل هذا الواقع، إمكانية تصور قيام دولة حديثة وعصرية، أو الحديث عن الوحدة الوطنية في ظل سيادة نظام الكانتونات الطائفية والإثنية، الذي لم يكن يملك القابلية على الاستمرارية حتى إبان عصر المماليك.
ولعلنا لا نضيف جديدا، حين نؤكد استحالة تصدي كانتونات كهذه لأي عدوان خارجي، فضلا عن اتفاقها على مواجهة هذا العدوان، ولنا في الحوادث التي أخذت مكانها شمال العراق، حين قام الجيش التركي بملاحقة عناصر من حزب العمال الكردستاني، وقصف القرى والمواقع العراقية، خير دليل على ذلك. فخلال تلك الأحداث، انقسمت زعامات الكانتونات العراقية، طائفية وإثنية، حول العمل المطلوب اتخاذه لمواجهة الاختراقات العسكرية التركية، وبلغ الصراع بين هذه القوى حد استخدام الشتائم والكلام غير اللائق. وقد تكرر ذلك مرة أخرى في أثناء قيام القوات الإيرانية بقصف عدد من القرى على الحدود الشمالية الشرقية للعراق، ولم تتمكن القوى السياسية «الحاكمة» من الاتفاق على اتخاذ أي خطوة جدية تجاه تلك الاختراقات. لقد لعبت امتدادات الهويات الطائفية والإثنية أدوارها في الحالتين، وتبين غلبة تلك الارتباطات على الحالة الوطنية.
إذاً فالطائفية نهج مقيت، محرض على الكراهية، ومعاد لثقافة التسامح، وهي أيضا خطر ماحق على الوحدة الوطنية، ولذلك فالتصدي لها مسؤولية أخلاقية ووطنية في آن واحد.
أما فيما يتعلق بالبعد القومي، فإن من نافلة القول، الإشارة إلى أن تفتيت الجزء وتشظيه، ينتج عنه متتاليات تقسيمية وتجزيئية على مستوى الوطن العربي بأسره. فتداعي حبة من السبحة، يؤدي بالتأكيد إلى تساقط بقية الحبات. هذا في الجانب الإجرائي، وما ينتج عن النهج الطائفي من كوارث ومحن، لكن هناك جوانب اعتبارية لا تقل خطورة في نتائجها على الأمن القومي والوعي العربي، ومستقبل الأمة.
إن الثقافة الطائفية، لديها موقفها الخاص من التاريخ، وهي تفسره بالسياقات التي تعزز هويتها الفئوية. وللأسف فإن هذه الهويات ليست خارج الوعي، بل إن كثيرا منها صمم ليخدم أغراضا سياسية، وبعضها هو نتاج لنوازع ثأرية سكنت عميقا في نفس أمم اعتنقت الإسلام عقيدة، حين بلغتها جحافل الفتح العربي، ودخلت بلادها عنوة. دخلت هذه الأمم الإسلام، وأحنت هامتها للتيار الهادر، ولكن انتماءاتها القومية، ورؤيتها العنصرية وشعورها بتفوقها على العرب، شكل في اللاوعي، قراءات أخرى، غير موضوعية متحيزة ومزيفة للتاريخ العربي، طالت رموزا عظيمة لعبت أدوارا خالدة في نشر رسالة الإسلام. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن كل طائفة لها رؤيتها الخاصة، وقراءتها الخاصة، وأن هويتها وثقافتها وطقوسها وأحزانها وأفراحها، أخذت بالتشكل من خلال هذه القراءة، أمكننا التوصل إلى وجود جملة من القراءات، وأن كل قراءة تمارس دورا معاديا للأمة، من حيث تشويه التاريخ والأمجاد العربية.
ولأن التاريخ هو روح الأمة، وجغرافيته هي محتواها، فإن تشويه التاريخ العربي، يعني في محصلته تشويه روح الأمة. ويصبح التصدي للطائفية المقيتة في هذه الحال دفاعا عن الأمة وعن مواريثها وعن رموزها.
الطائفية إذاً خطر جاثم في البعدين الوطني والقومي.

عن/ صحيفة (الوطن) السعودية

صندوق النقد الدولي يؤكد على قوة أداء الاقتصاد السعودي

الرياض / وكالات :
أكد صندوق النقد الدولي لدى مناقشته التقرير الاقتصادي السنوي عن المملكة العربية السعودية قوة أداء الاقتصاد الكلي في المملكة خلال عام 2007م مع ما حققه من ارتفاع في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 3.5٪ ، بدعم من النمو القوي والواسع النطاق في القطاع الخاص غير النفطي (6 ٪) ، لاسيما في قطاعات التشييد وتجارة التجزئة وخدمات النقل والاتصالات رغم تسارع وتيرة التضخم في 2007فبلغ أعلى مستوياته التاريخية في أبريل 2008بنسبة 10.5 ٪ على أساس التغير السنوي مدفوعا بضغوط الطلب المحلي (لاسيما الإيجارات) وارتفاع أسعار الواردات (معظمها واردات الأغذية).
جاء ذلك في بيان صحفي صدر عن البنك الدولي تضمن نتائج مناقشات مجلس إدارة الصندوق للتقرير الاقتصادي السنوي عن المملكة (تقرير المادة الرابعة) حيث استعرض جوانب الأداء الاقتصادي السعودي مثنيا على تطورها.
وأشار البنك في بيانه إلى أنه رغم طفرة الواردات بالمملكة فقد أسهم ارتفاع أسعار النفط في تحقيق فائض ضخم في الحساب الجاري بلغ 96مليار دولار (25 ٪ من إجمالي الناتج المحلي). واستُخدم هذا الفائض في رفع صافي الأصول الأجنبية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي البالغ 301مليار دولار (19شهرا من الواردات) وانخفض فائض المالية العامة الكلي ليصل إلى 12.3 ٪ من إجمالي الناتج المحلي نتيجة زيادة النفقات التي تجاوزت تقديرات الموازنة وحدوث انخفاض مؤقت في نسبة الإيرادات النفطية المحوّلة إلى الميزانية من شركة النفط الوطنية المملوكة للدولة (أرامكو السعودية) بسبب زيادة الإنفاق الاستثماري. وكان الإنفاق مدفوعا في الأساس بزيادة نفقات رؤوس الأموال وارتفاع فاتورة الأجور.
وأثنى على السياسة النقدية في المملكة مبينا أنه بالرغم من الجهود الرامية إلى تحييد أثر تراكم صافي الأصول الأجنبية فقد كانت السياسة النقدية متجاوبة، نظرا لربط العملة بالدولار الأمريكي.
وأشار إلى أن عرض النقود شهد بمعناه الواسع نموا بنسبة 20 ٪ في 2007، على غرار النمو في 2006، وإن كان الائتمان الممنوح للقطاع الخاص قد ازداد بأكثر من الضعف حتى بلغ 21.4 ٪ لافتا النظر إلى أن مؤسسة النقد العربي السعودي سعت لاحتواء التوسع في المجملات النقدية عن طريق رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي في أواخر 2007م وأوائل 2008م. وقد ظهرت مضاربات على رفع سعر صرف الريال السعودي في عام 2007وانعكست آثارها على العلاوات الآجلة في أسواق العقود المستقبلية الخارجية.

الخطوط الجوية القطرية أفضل شركة طيران عربية

الدوحة/وكالات :
حققت الخطوط الجوية القطرية إنجازا دوليا باهرا بعد حصولها على المرتبة الأولى لأفضل شركة طيران في الخليج والوطن العربي واحتلالها المرتبة السابعة في العالم متقدمة على كل الشركات المنافسة من أوروبا وأمريكا، كما حصلت أيضا على اعتراف بتميز خدمات طاقم المضيفين وجودة الخدمة في درجة رجال الأعمال. وجاءت هذه النتائج التي أعلن عنها أمس الأول بناء على استفتاء أجرته هيئة الاستشارات البريطانية سكاي تراكس وشارك فيه أزيد من 15 مليون مسافر على امتداد 11 شهرا، وركز الاستفتاء بشكل خاص على نوعية وتعدد قوائم الطعام والترفيه في أثناء الرحلات، إضافة إلى التنظيم داخل المطارات وقاعات الانتظار.
وأعلنت إدارة القطرية قبل أشهر عن برنامج لإضافة مقاعد جديدة ووسائل ترفيه للتأكد من تكامل وانسجام الخدمات طوال الوقت وقامت أيضا بإضافة قوائم للطعام على رحلات القطاع الأوروبي.
وكشفت الناقلة الوطنية خلال معرض فارنبرا الدولي للطيران الذي أقيم الشهر الماضي في بريطانيا عن طلبية جديدة لاقتناء مزيد من طائرات إيرباص الحديثة لتدعيم أسطولها بقرابة 200 طائرة تحت الطلب ستُسلم تباعا خلال السنوات القليلة القادمة. وفي استفتاء سكاي تراكس جاءت شركة طيران الإمارات الثانية عربيا والتاسعة على المستوى العالمي، بينما حلت الاتحاد التي مقرها أبو ظبي الثالثة عربيا والعاشرة عالميا، أما عن متصدر القائمة فقد احتفظت شركة الطيران السنغافورية بالمرتبة الأولى للسنة الثانية على التوالي، متبوعة بشركة كاثاي باسيفيك ومقرها هونك كونغ، تلتها كونتاس الاسترالية، وحلت شركة طيران تايلندا في المركز الرابع وشركة إيزيانا من كوريا الجنوبية في المركز الخامس، تلتها شركة ماليزيا للنقل الجوي وحلت طيران نيوزيلندا بعد القطرية في الرتبة الثامنة. وبدا واضحا عبر هذه النتائج تصدر الشركات الآسيوية والخليجية على الرتب العشرة الأولى، فيما لوحظ غياب تام للشركات الأوروبية والأمريكية التي كانت تسيطر منذ سنوات طويلة على قطاع النقل الجوي.

278.8 مليون ريال أرباح شركة «بروة العقارية» القطرية في 6 أشهر

الدوحة/وكالات :
أعلنت شركة بروة العقارية، إحدى الشركات الرائدة في دولة قطر وشريك أساسي في مسيرة النهضة العمرانية، عن ارباح صافية قياسية حققتها الشركة خلال النصف الأول المنتهي في 30 يونيو 2008، قدرها 278.8 مليون ريال قطري.
وقد حققت الأرباح الصافية للنصف الأول من هذا العام زيادة قدرها 38.4 ٪ مقارنة بنفس الفترة من العام المنصرم. كما ارتفعت ربحية السهم لتبلغ 1.13 ريال قطري بزيادة قدرها 18.95 ٪ مقارنة بنفس الفترة من العام المنصرم.
وقد زاد إجمالي أصول الشركة بشكل قياسي ليبلغ 24.2 مليار ريال قطري، بزيادة قدرها 53.2 ٪، ومقدارها 8.4 مليار ريال قطري، مقارنة بإجمالي اصول الشركة بنهاية العام المنصرم. وتعزى هذه النتائج القياسية إلى التوسع الجغرافي وزيادة نسبة الانجاز في المشاريع التي حققتها الشركة خلال الفترة.
وبالرغم من الاضطرابات والتقلبات الاقتصادية التي تشهدها الاسواق العالمية،فإن الأداء المؤثر للشركة يعزى إلى قدرة الادارة على الاختيار بين الفرص المتاحة من الاسواق الاقليمية والعالمية والى وجود سياسة استراتيجية واضحة تهدف لتنويع مصادر الايراد وادارة المخاطر.
وقد قامت بروة، انطلاقاً من ثقة المساهمين والمستثمرين، باتخاذ خطوات واسعة باتجاه تحقيق الاهداف المحددة والمخطط لها والمعتمدة من قبل مجلس إدارة الشركة وتمثل ذلك جلياً في زيادة رأسمال الشركة بنسبة 31.25 ٪ ليبلغ 2.625 مليار ريال قطري خلال الربع الاول من العام الحالي. وبهذا بلغ إجمالي حقوق المساهمين 4.718 مليار ريال قطري بتاريخ 30 يونيو 2008.
وتظهر النتائج المالية، التي حققتها الشركة خلال النصف الأول من عام 2008، التطور المتزايد الذي تحققه الشركة من خلال تحسن الأداء. وتزيد المشاريع التي يجري تنفيذها وفق الجداول والخطط الموضوعة لها من ثقة بروة في دقة التوقعات المستقبلية ومن استمرار الدعم الذي تتلقاه الشركة من شركائها وبصفة خاصة من مؤسسات حكومية وغيرها من المؤسسات المالية والشركات الاستشارية وشركات المقاولات والإنشاء.

مؤسسة الإمارات للاتصالات تبحث التعاون الثنائي مع وفد فيتنامي

جلسة المباحثات

أبوظبي / وام :
بحث سعادة ناصر بن عبود الفلاسي الرئيس التنفيذي بالإنابة لمؤسسة الإمارات للاتصالات " اتصالات " و معالي نغوين سوان فوك وزير شؤون مجلس الوزراء في جمهورية فيتنام الاشتراكية .. سبل تعزيز التعاون المشترك في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات .
واستعرض بن عبود خلال اللقاء الذي جرى في مقر " اتصالات " الرئيسي في أبوظبي بحضور سعادة نغوين كوآنغ خاي سفير جمهورية فيتنام لدى الإمارات .. تجربة مؤسسة اتصالات داخليا وخارجيا لافتا إلى النتائج الجيدة التي حققتها المؤسسة على صعيد الاستثمارات الدولية وسعيها الدؤوب في ابتكار وتقديم قيم مضافة للمجتمعات التي تعمل فيها ..مؤكدا اهتمامات المؤسسة بالقيام بدور حيوي ومؤثر في تنمية هذه المجتمعات.
ضم الوفد السيد " نغوين ترونغ تين - نائب رئيس اللجنة الشعبية لمدينة هو شي منه " المركز الإقتصادي والتجاري و الإستثمارى في فيتنام وعدداً كبيراً من رؤساء اللجان الشعبية وأعضاء اللجان الاستثمارية للمحافظات الفيتنامية.
وأكد بن عبود أن زيارة الوفد الفيتنامي لـ " اتصالات " تعكس مكانة المؤسسة في قطاع الاتصالات على المستوى الدولي وأهميتها المتزايدة على الساحة الدولية في ظل النتائج الهامة التي حققتها إستراتيجيتها للتوسع في الأسواق الخارجية.
من جانبه أشاد معالي نغوين سوان فوك بالتقدم الكبير الذي شهدته أعمال " اتصالات " داخليا وخارجيا والتقدم الملحوظ في خدماتها المقدمة للعملاء معربا عن أمله في تطوير أطر التعاون المشترك بين " اتصالات " وجمهورية فيتنام الاشتراكية .
يذكر أن (اتصالات) باتت تمثل إحدى أكبر الشركات الإقليمية والدولية حيث تحتل حاليا المرتبة الـ 14 بين شركات الاتصالات في العالم بقيمة سوقية تجاوزت 34 مليار دولار وبعدد مشتركين بلغ 64 مليون مشترك في 16 سوقا موزعة على قارتي آسيا وأفريقيا .

شركة "لايونهارت" العالمية تفتتح مكتباً إقليمياً لها في مركز دبي المالي العالمي

دبي / وام :
حصلت شركة «لايونهارت» الشرق الأوسط المحدودة التابعة لمجموعة شركات "لايونهارت" العالمية المختصة في المراجعات العالمية متعددة الاستراتيجيات على ترخيص من سلطة دبي للخدمات المالية لافتتاح مكتب لها في مركز دبي المالي العالمي.
وأوضح عبدالله محمد العور المدير التنفيذي لسلطة مركز دبي المالي العالمي في تصريح صحافي له أن قطاع الصناديق شهد نموا كبيرا في منطقة الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة نتيجة للنمو الاقتصادي السريع في المنطقة ولامتلاكها بنية تحتية عالمية المستوى في قطاع الخدمات المالية.
وقال " في ضوء التزام الشركات الرائدة مثل "لايونهارت" بالمنطقة فإنه من المتوقع أن تواصل سوق الصناديق نموها بشكل عام خاصة في قطاع صناديق التحوط" ..مشيرا إلى تطلع مركز دبي المالي العالمي إلى توفير كافة الخدمات التي من شأنها دعم جهود لايونهارت لتطوير أعمالها .
وأوضح تيري دفي الرئيس التنفيذي لـ "لايونهارت" أن إطلاق عمليات الشركة في منطقة الخليج يعد جزءا من استراتيجيتها للتوسع في مختلف أنحاء العالم ولمواكبة تطلعات المستثمرين في منطقة الخليج في مختلف القطاعات فضلا عن التزامنا بالمحافظة على رأس مال المستثمر.
وتأسست "لايونهارت إنفستمنتس ليمتد" في عام 1993.. وتدير أصولا تقدر بنحو 800 مليون دولار في مختلف أنحاء العالم من خلال صناديق عدة وباعتماد استراتيجيات متنوعة.ويتيح الحضور القوي للشركة في أسواق العالم الرئيسية إمكانية رصد واقتناص الفرص الاستثمارية المجزية في جميع المناطق الزمنية وضمن كافة فئات الأصول .. كما يمتلك صندوق الشركة بنية تحتية تلتزم أفضل الممارسات العالمية على صعيد إدارة العمليات والحوكمة الرشيدة مما يدعم الأساليب الاستثمارية المبتكرة لفريق عمل لايونهارت.

شركة «لايونهارت» العالمية

«عمانتل» تختتم برنامجا تدريبيا في تنمية المهارات الإشرافية الحديثة

مسقط / وكالات :
اختتم البرنامج التدريبي الذي نظمه مركز التدريب التابع للشركة العمانية للاتصالات «عمانتل» بالتعاون مع مركز الأعمال الأوروبي للتدريب والتطوير بعنوان «تنمية المهارات الإشرافية الحديثة» والذي عقد في فندق هيلتون بلازا صلالة. وقد قام المهندس علي صالح عوض آل حديد المكلف بتسيير أعمال رئيس قطاع خدمة الزبائن بظفار بعمانتل بتوزيع الشهادات التقديرية على المشاركين في البرنامج.
وشارك في البرنامج التدريبي ثمانية عشر موظفا من مختلف قطاعات ودوائر عمانتل وتعرفوا على عدة برامج تدريبية عن تنمية المهارات الإدارية من حيث تعريف المفاهيم الإدارية والقيادية والإشرافية، وتنمية مهارات الاتصال والتعامل مع الآخرين، وكيفية حل المشكلات واتخاذ القرارات، وإدارة الذات وإدارة الوقت.
وجاء البرنامج التدريبي في تنمية القدرات الإشرافية والمهارات القيادية والإدارية في مجالات التفويض واتخاذ القرارات وحل المشكلات والاتصالات الإدارية وإدارة وبناء فرق العمل وتقويم الأداء إلى غير ذلك من المهارات الإدارية اللازمة.
ويأتي برنامج التدريب في تنمية المهارات الإشرافية ضمن مجموعة من البرامج التنموية لتقديم أرقى معايير التدريب والتطوير ضمن سلسلة البرامج التدريبية التي يعدها وينفذها مركز التدريب التابع للشركة العمانية للاتصالات، وذلك في إطار الدور الذي يقوم به مركز التدريب بتأهيل الموظفين وإعدادهم الإعداد الجيد في مختلف المجالات بغية الوصول إلى الجودة في خدمة المشتركين في ظل البيئة التنافسية التي تشهدها سوق الاتصالات في السلطنة.

مؤسسة ضمان الاستثمار الكويتية تبرم عقوداً بقيمة 4ر125 مليون دولار

الكويت / كونا :
قالت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات أنها أبرمت 27 عقدا لتوفير التغطية التأمينية لائتمان الصادرات لشركات مصدرة تنتمي الى سبع دول عربية بلغت قيمتها الاجمالية حوالي 4ر125 مليون دولار أمريكي .
واضافت المؤسسة في تقرير لها صدر اخيرا انه خلال الفتره ذاتها استلمت اربع طلبات لضمان استثمارات في ثلاث دول عربيه وطلبي ضمان ايجار في دولتين إحداهما عربيه بقيمة إجماليه قدرها 576 مليون دولار أمريكي.
وعلى صعيد تقديم الدعم الفني لهيئات وشركات الضمان العربية قالت المؤسسة أنها نظمت دوره تدريبيه خاصه في مجال ضمان ائتمان الصادرات لعدد من الكوادر العاملة في مركز تنميه الصادرات الصناعية الكويتية.
وأشارت إلى إنها قامت خلال الربع الثاني من العام الجاري بجهود تسويقية مكثفه شملت زيارات ميدانيه للعديد من المستثمرين والشركات المصدرة والمؤسسات التمويلية في خمس دول عربيه هي السودان السعودية والأردن و قطر علاوه على تغطيتها المستمرة للشركات المصدرة والمستثمرة العاملة في دولة المقر الكويت.
وأوضحت أنها أطلقت أيضاً حملة بريديه غطت شركاءها الاقتصاديين من مؤسسات دوليه وحكومات وغرف تجاره وشركات تامين ومصارف بهدف اعلامهم باتخاذ المؤسسة اسما وشعارا جديدين منذ بداية العام الحالي.
وقالت انها حصلت على تصنيف ائتماني مرتفع لجدارتهاالائتمانيه بدرجه (سالب.أي. أي) مستقر لقوتها المالية وذلك من خلال وكالة (ستاندردز اند بوروز) إحدى ابرز وكالات التصنيف العالمية كمؤسسة تامينيه تقدم خدمات ضمان الاستثمار وتامين ائتمان الصادرات.
يذكر ان المؤسسة ومقرها الكويت هي مؤسسة عربية اقليمية ذات كيان قانوني مستقل أسست عام 1974 بموجب اتفاقية متعددة الأطراف أبرمت بين بعض الدول العربية مودعة لدى وزارة الخارجية في الكويت وباشرت أعمالها في منتصف عام 1975 وتضم الآن في عضويتها جميع الأقطار العربية وبعض الهيئات العربية والدولية باستثناء جمهورية جزر القمر .

متفرقات